Proposed Solutions to Fix Human Problems Facing Agricultural (Plant) Production in The Countryside of Habbaniya District

Rahmah Mez'hir Ibrahim Al-Mehemmdi*, Ismail Mohammed Khalifa Al-Issawi
Department of Geography, College of Education for Humanities, University of Anbar, Ramadi, Iraq
* 20h5007@uoanbaar.edu.iq

KEYWORDS: **Solutions, Countryside, Problems, Agricultural, Habbaniya.**

https://doi.org/10.51345/.v34i1.552.g341

ABSTRACT:

The research included the proposed solutions to address the human problems facing agricultural (vegetable) production in the countryside of Habbaniya district, the most important of which are the proposed solutions to address the problem of lack of agricultural investment, as well as the proposed solutions to address the problem of fragmentation of ownership, and limited government support. It was found through the study that human problems stand in the way of expanding agriculture and increasing the area of agricultural land.

الحلول المقترحة لمعالجة المشكلات البشرية التي تواجه الانتاج الزراعي (النباتي) في ريف قضاء الحبانية

رحمة مزهر ابراهيم المحمدي*، أ.م.د. اسماعيل محمد خليفة العيساوي
قسم الجغرافيا، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الأنبار، الرمادي، العراق
* 20h5007@uoanbaar.edu.iq

الكلمات المفتاحية | **الحلول، ريف، مشاكل، زراعي، الحبانية، زراعي.**

https://doi.org/10.51345/.v34i1.552.g341

ملخص البحث:

تضمن البحث الحلول المقترحة لمعالجة المشكلات البشرية التي تواجه الإنتاج الزراعي(النباتي) في ريف قضاء الحبانية والتي من اهمها الحلول المقترحة لمعالجة مشكلة قلة الاستثمار الزراعي، كما تضمن الحلول المقترحة لمعالجة مشكلة تفتت الملكية، ومحدودية الدعم الحكومي. اذ تبين من خلال الدراسة ان المشكلات البشرية تقف حائلا امام التوسع في الزراعة وزيادة مساحة الاراضي الزراعية.

المقدمة:

إن ضعف التخطيط الاستراتيجي، وعدم الاستفادة من الميزة النسبية لمناطق محددة، المخاطرة العالية وضعف تأمين المزارعين من خسائر خارجه عن الارادة، الرسوم والضرائب العالية على مستلزمات الانتاج الزراعي (بذور، اسمدة، مبيدات،..الخ)، ارتفاع تكاليف البنية التحتية الضرورية للمزارع من مياه وكهرباء ونقل، اعتماد الطرق الزراعية التقليدية ومحدودية الطرق الزراعية الحديثة، تفتت الملكية الزراعية وتناقصها لا سيما الاراضي التي تتصف بالجودة العالية وزيادة الزحف العمراني، مما يقلل من الانتاج الزراعي، تداخل الانتاج المحلي واغراق الاسواق بالمنتجات تفوق الحاجة وعدم دعم الصادرات المحلية، ضعف التسويق الزراعي المحلي داخل وخارج البلاد، ضعف التشريعات الناظمة للقطاع الزراعي، هذه المشكلات اثرت سلباً من خلال قلة الاراضي الصالحة للزراعة او المساحات المتروكة، وهذه المشكلات تنعكس على الانتاج الزراعي.

أولا: مشكلة البحث:

1. ماهي الحلول المناسبة للمشكلات البشرية التي تواجه الواقع الزراعي في المنطقة.
2. هل اثرت المشكلات البشرية في تقليل من مساحة الاراضي الزراعية.

ثانيا: فرضية الدراسة:

1. هناك عدة حلول يمكن وضعها لحل المشكلات التي تواجه الواقع الزراعي في منطقة الدراسة ويمكن من خلالها تحقيق زيادة في الانتاج الزراعي.
2. تمكنت المشكلات البشرية من تقليل مساحة الاراضي الزراعية وبشكل واضح.

ثالثا: أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف التي عبرها يمكن الوصول إلى مستوى من الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الزراعي للقضاء والمحافظة رغم تعدد الأسباب التي تعيق هذه الأهداف ورصد المشكلات البشرية ومن ثم وضع الحلول التي تعمل على زيادة الانتاج الزراعي كما ونوعا.

خريطة **(1)**: موقع منطقة الدراسة من العراق والمحافظة.

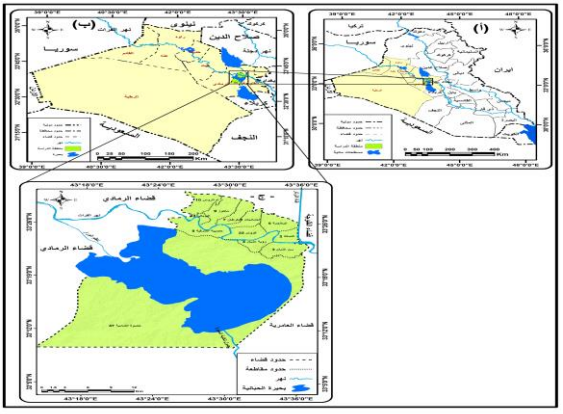

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، مديرية المساحة العامة، خريطة العراق والأنبار، 2018، مقياس 1: 1000000، لسنة 2010. ومخرجات برنامج Arc Map 10.4.1

رابعا: حدود منطقة البحث:

– الموقع الفلكي:

يقع قضاء الحبانية بين دائرتي عرض (33.09.00° 33.31.00°) شمالاً، وبين قوسي طول (43.15.00 °- 43.37.00 °) شرقاً.

– الموقع الجغرافي:

يقع قضاء الحبانية، في وسط العراق ضمن الجزء الشرقي من محافظة الأنبار ومركزه ناحية الخالدية، ويقع في الى الغرب من العاصمة بغداد إذ تبعد عنها بمسافة (90) كم، ويبعد قضاء الحبانية (20) م عن مركز مدينة الرمادي غرباً و يبعد (25) كم عن مركز مدينة الفلوجة شرقاً، يحد قضاء الحبانية من جهة الشمال والغرب والجنوب قضاء الرمادي اما من جهة الشرق فتحدها الحدود الادارية لقضائي الفلوجة والعامرية، وتبلغ مساحة قضاء الحبانية الكلية (802) كم2.خريطة (1). ويضم قضاء الحبانية (12 مقاطعة)، الخريطة (2)، تقع أربع منها على الجانب الايمن من نهر الفرات وهي (3 سن الذبان، 4 زوية الذبان، 8 حصيبة الشرقية، ومقاطعة 47 أ حصوة الشامية) أما على يسار نهر الفرات فتقع ثماني مقاطعات وهي تعرف باسم (جزيرة الخالدية) وتتضمن (2 النمالة، 5 الملاحمة، 6 الحماميات، 7 كرطان، 9 ماحوز، 10 ام الروس، 22 غزوان، 23 البوبالي).

خريطة (2) مقاطعات منطقة الدراسة.

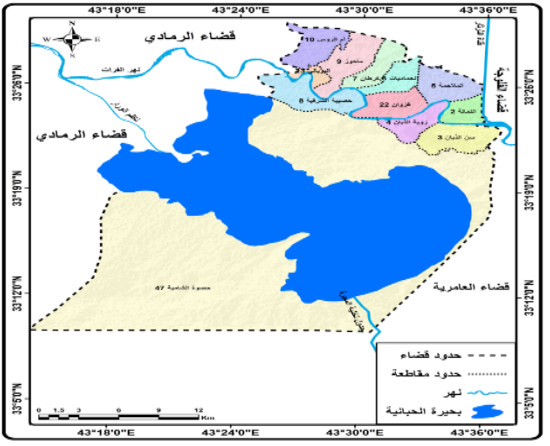

المصدر: وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، قسم إنشاء الخرائط، خريطة العراق الإدارية، مقياس1: 250000، لسنة 2010.

قلة الاستثمار الزراعي:

يتبين من الجدول (1) ان المساحة الكلية بلغت (83530 دونم). وفي الموسم الزراعي (2009-2010) حيث بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (23192دونم) وشكلت نسبة (27.7%) من المساحة الكلية، بينما بلغت المساحة المزروعة فعلا (16960دونم) وشكلت نسبة قدرها (20.30%) من المساحة الكلية و (73.1%) من المساحة الصالحة للزراعة، بينما بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة للموسم الزراعي (2021-2022) (26068 دونم)، وشكلت نسبة (31.2%) من المساحة الكلية،

بينما بلغت المساحة المزروعة فعلا (16929 دونم) وشكلت نسبة (20.2%) من المساحة الكلية و(64.9%) من المساحة الصالحة للزراعة. ويتضح تناقص المساحة الصالحة للزراعة والمساحة المزروعة فعلا للموسم الزراعي (2022-2021) مقارنة بالموسم الزراعي (2010-2009) بمساحة (2876 دونم) للمساحة الصالحة للزراعة وتناقص المساحة المزروعة فعلا (31 دونم)، وهذا لا يعتبر مؤشر جيد من مؤشرات التنمية الزراعية في منطقة الدراسة. خريطة (**3**) (**4**)، شكل (**1**) وشكل (2).

جدول (**1**): المساحات الكلية والمساحات الصالحة والمساحات المزروعة فعلا :(دونم) في منطقة الدراسة للموسمين الزراعيين (2010_2009، 2022_2021)

الرقم	المقاطعات	المساحة الكلية (دونم)	نسبة %	2010_2009				2022_2021			
				المساحة الصالحة للزراعة	%	المساحة المزروعة	%	المساحة الصالحة للزراعة	%	المساحة المزروعة	%
2	النمالة	3475	4	2400	9	935	5	2620	10.5	712	4.2
3	سن الذبان	7860	10	2371	9	1461	9	1128	4.3	315	1.8
4	زوية الذبان	5325	6	1500	6	1307	8	1002	3.8	401	2.3
5	الملاحمة	4950	6	2000	8	947	5	3120	11.9	3120	18.4
6	الحماميات	6760	8	2800	11	1323	8	2501	9.5	1970	11.6
7	كرطان	5088	6	4900	19	4359	26	4418	16.9	2899	17.1
8	حصيبة الشرقية	6175	7	2000	8	1796	11	1725	6.6	1320	7.7
9	ماحوز	7087	9	800	3	635	4	2221	8.5	1992	11.7
10	أم الروس	5000	6	800	3	696	4	1852	7.1	1212	7.1
22	غزوان	4230	5	2307	9	914	5	2052	7.8	1415	8.3
23	البوبالي	4350	5	1500	6	1266	7	917	3.5	691	4
47	حصوة الشامية	23230	28	2214	9	1321	8	2512	9.6	882	5.2
	المجموع	83530	100	23192	100	16960	100	26068	100	16929	100

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة الانبار، شعبة زراعة الخالدية، قسم الاراضي، بيانات (غير منشورة) 20

خريطة (**3**) المساحة الصالحة للزراعة (دونم) للموسمين الزراعيين (2010_2009، 2022_2021).

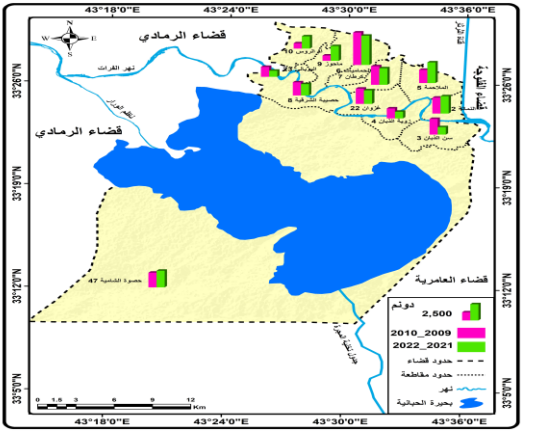

المصدر: بالاعتماد على جدول (**1**) ومخرجات Arc map10.4.1

شكل (**1**) المساحة الصالحة للزراعة (دونم) للموسمين الزراعيين (2009_2010، 2021_2022).

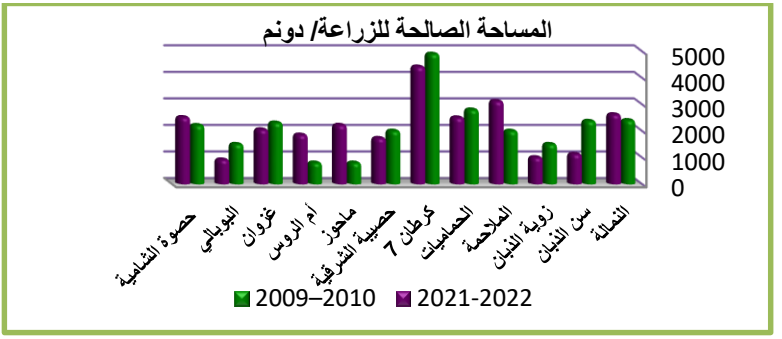

المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول (1).

خريطة (**4**) المساحة المزروعة فعلا (دونم) للموسمين الزراعيين (2009_2010، 2021_2022).

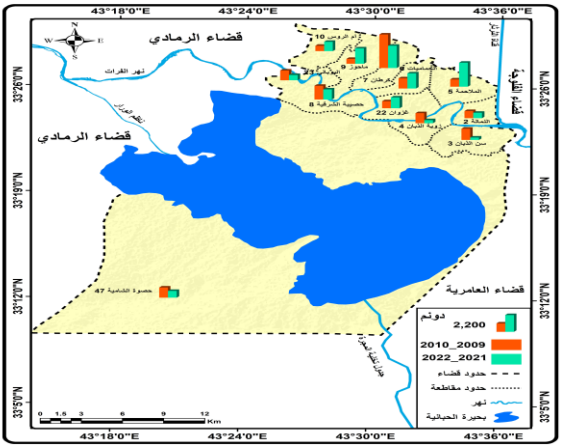

المصدر: بالاعتماد على جدول (**1**) ومخرجات Arc map10.4.1.

شكل (**2**) المساحة المزروعة فعلا (دونم) للموسمين الزراعيين (2009_2010، 2021_2022).

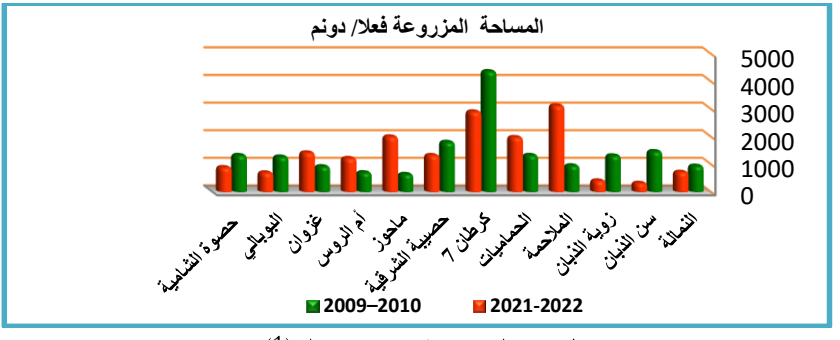

المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول (1).

ان هنالك تباين واضح في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمساحة المزروعة فعلا على مستوى مقاطعات منطقة الدراسة ففي الموسم الزراعي (2009_2019) حيث شكلت مقاطعات (الحماميات، وكرطان) أعلى نسبة للمساحات الصالحة للزراعة حيث بلغت (11%، 19%) تواليا، وشكلت أدنى النسب المقاطعات (ماحوز، وام الروس) بنسبة (3%) لكلاهما، اما المساحة المزروعة فعلا فشكلت مقاطعة (كرطان، وحصيبة الشرقية) اعلى النسب فكانت النسبة (26%،11%) تواليا، اما أدنى النسب فكانت في (ماحوز، وام الروس) بنسبة (4%) لكلاهما. اما الموسم الزراعي (2021_2022) فكانت اعلى النسب للمساحة الصالحة للزراعة للمقاطعات (الملاحمة، وكرطان) وبنسبة (11.9%،16.9%) تواليا، اما أدنى النسب فكانت في (سن الذبان، زوية الذبان، البوبالي،) وبسبة (4.3%، 8.3%، 3.5%) تواليا، اما المساحة المزروعة فعلا فتشكل اعلى النسب في مقاطعة (الملاحمة، كرطان) وبنسب (18.4%، 17.1%) تواليا، اما أدنى النسب فكانت في (سن الذبان، وزوية الذبان) وبنسبة (1.8%،2.3%).

جدول (2) تغير اتجاهات الاراضي الصالحة والمزروعة فعلا (دونم) في منطقة الدراسة للموسمين الزراعيين (2009_2010، 2021_2022).

		المساحة الصالحة للزراعة/ دونم			المساحة المزروعة فعلا/ دونم		
الرقم	المقاطعات	المطلق	التغير النسبي	الرقم القياسي النسبي	المطلق	التغير النسبي	الرقم القياسي النسبي
2	النمالة	220	2528.3	109.1	-223	580.6	76.1
3	سن الذبان	-1243	917.8	47.5	-1146	-148.8	21.5
4	زوية الذبان	-498	852.2	66.8	-906	75	30.6
5	الملاحمة	1120	3055.8	156	2173	3089.6	329.4
6	الحماميات	-299	2389	89.3	647	1902.8	148.9
7	كرطان	-482	4307	90.1	-1460	2748.6	66.5
8	حصيبة الشرقية	-275	1609	86.2	-476	1183.9	73.4
9	ماحوز	1421	2184.9	277.6	1357	1960.1	313.7
10	أم الروس	1052	1808.8	231.5	516	1154.5	174.1
22	غزوان	-255	1939.5	88.9	501	1350.4	154.8
23	البوبالي	-583	753.4	61.1	-575	507.7	54.5
47	حصوة الشامية	298	2423.8	113.4	-439	732.2	66.7
	المجموع	2876	25979	112.4	-31	16828.8	99.8

المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول (1).

ولمعرفة اتجاهات التغير في الاستثمار الزراعي لمساحة الاراضي الصالحة للزراعة ومساحة الاراضي المزروعة فعلا في منطقة الدراسة للموسمين الزراعيين (2009-2010، 2021-2022) لابد من دراسة هذه التغيرات على مستوى المقاطعات، لذلك تم اتباع اساليب احصائية متمثلة بالتغير النسبي والتغير المطلق واستخدام معادلة الرقم القياسي النسبي. وتشير معطيات الجدول (**2**) والشكلان (**3**) (**4**) ان التغيرات

التي سلكتها اتجاهات الاستثمار زراعي للموسم الزراعي (2009–2010) و(2021-2022) للمساحة الأراضي الصالحة للزراعة ومساحة الأراضي المزروعة فعلا حيث سلكت اتجاهين هما:

شكل (**3**) اتجاهات تغير الاراضي الصالحة للزراعة (دونم) في منطقة الدراسة للموسمين الزراعيين (2009_2010، 2021_2022).

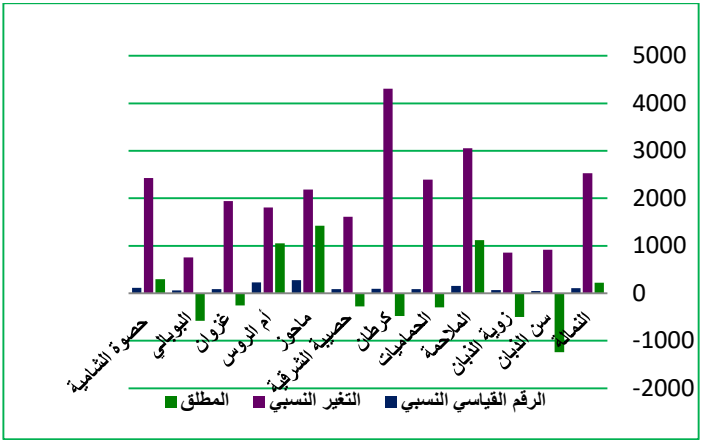

المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول (**2**).

الاتجاه الايجابي: الذي زادت فيه مساحة الاراضي الزراعية الصالحة والمزروعة، ومن المقاطعات التي سلكت الاتجاه الايجابي للمساحة الصالحة للزراعة هي (النمالة، الملاحمة، ماحوز، أم الروس، حصوة الشامية)، حيث بلغ التغير المطلق (220، 1120، 1421، 1052، 298) دونما على التوالي، اما التغير النسبي سجل تغير وبنسب (2528.3، 3055.8، 2184.9، 1808.8، 2423.8) على التوالي، اما الرقم القياسي النسبي فقد سجل تغير بنسب (109.1، 156، 277.6، 231.5، 113.4) على التوالي. اما المساحة المزروعة فعلا فسلكت الاتجاه الايجابي لزيادة مساحة الارض المزروعة فعلا كل من المقاطعات (الملاحمة، الحماميات، ماحوز، أم الروس، غزوان)، اذ سجل التغير المطلق (2173، 647، 1357، 516، 501) دونم على التوالي، اما التغير النسبي سجل تغير وبنسب (3089.6، 1902.8، 1960.1، 1154.5، 1350.4) على التوالي، اما الرقم القياسي النسبي فقد سجل تغير بنسب (329.4، 148.9، 313.7، 174.1، 154.8) على التوالي. كانت هذه الاتجاهات الايجابية، بسبب استصلاح بعض الاراضي وتحويلها الى اراضي صالحة للزراعة، وهذا ما حصل في مقاطعة الملاحمة، والحماميات حيث تم استصلاح الاراضي المتغدقة بإقامة مشاريع البزل بجهود فردية، وازالة الادغال المنتشرة وبذلك وظهرت مساحات واسعة صالحة للزراعة، والتي حولت جزء كبير من الاراضي غير الصالحة للزراعة الى اراضي صالحة للزراعة وتم استغلالها في زراعة القمح.

شكل (4) اتجاهات الاراضي المزروعة فعلا (دونم) في منطقة الدراسة للموسمين الزراعيين (2009_2010، 2021_2022).

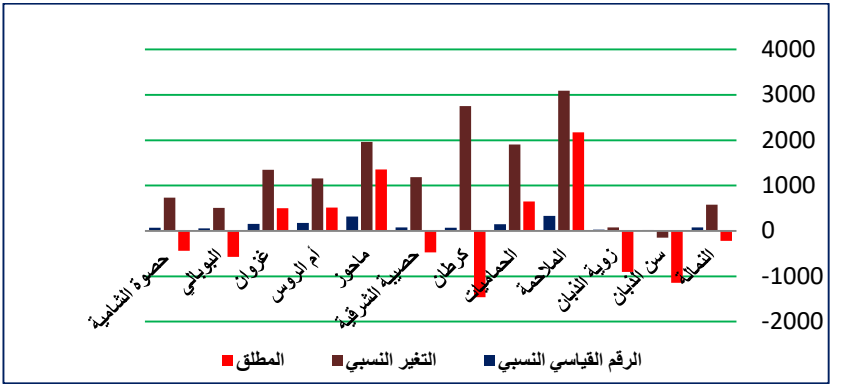

المصدر بالاعتماد على جدول (2).

الاتجاه السلبي[1]: ان اغلب المقاطعات قد تناقصت مساحتها الصالحة والمزروعة، من المقاطعات التي سلكت الاتجاه السلبي لتناقص مساحة الارض الصالحة للزراعة هي (سن الذبان، زوية الذبان، الحماميات، كرطان، حصيبة الشرقية، غزوان، البوبالي) حيث بلغ التغير المطلق فيها حوالي (1243-، 498-، -299، 482- ، 275-،255- ، 583-) دونم تواليا، اما التغير النسبي فهو الاخر سجل تغير سلبي وبنسب (917.8، 852.2، 2389، 4307، 1609، 1939.5، 753.4) على التوالي، اما الرقم القياسي النسبي فقد سجل تغير سلبي بنسب (47.5، 66.8، 89.3، 90.1، 86.25، 88.9، 61.1) على التوالي.

معالجة قلة الاستثمار الزراعي:

1- تحديد مدى توفر أنواع الأراضي القابلة للاستصلاح والتحسين وتوزيعها الجغرافي وتحديد أولويات الاستصلاح، وتحديد خواص التربة ولا سيما تلك التي تحدد قدرتها الإنتاجية وكيفية التغلب على هذه المحددات.

2- تحديد مدى توفر مصادر لمياه الري كما ونوعا للمساحة المراد استصلاحها بتكاليف اقتصادية مناسبة وكيفية معالجة خواص المياه منخفضة الجودة وحسن إدارتها، وتحديد برنامج الري تبعا لنوع التربة والمحصول، وتعطى الأولوية للمناطق الأقل رفعا للمياه والأقل فقدا للماء بالتبخر نتح (أقل احتياج مائي).

3- إختيار المحاصيل الملائمة لنوع التربة والمياه والمناخ وتعطى الأولوية للمحاصيل الاستراتيجية الأقل احتياج للماء.

4- اختيار الأسمدة المطلوبة ووضع برنامج التسميد المناسب[2].

5- التوسع بعملية توزيع الأراضي الصالحة للزراعة للفلاحين على شكل أراضي موزعة أو عقود زراعية وذلك لغرض التوسع المساحي بزراعة المحاصيل المقترحة على أن لا تقل مساحة العقد عن (25) دونما، وذلك لتسهيل عملية الزراعة من حيث إمكانية استخدام المكننة الزراعية ولإنجاح هذا الأسلوب الزراعي لا بد أن تقوم الدولة بالتأمين الزراعي الذي يغطي الخسائر التي قد يتعرض لها أصحاب هذه العقود في حالة فشل زراعة بعض هذه المحاصيل فضلا عن استصلاح الأراضي غير الصالحة للزراعة لغرض استثمارها وتخصيص جزء منها كعقود زراعية كما أن تحديد مدة العقد يؤدي دورا كبيرا في إنجاح هذه العقود حيث يمكن تحديده بـ(5) سنوات وذلك لجعل عملية التامين الزراعي مستمرة من حيث تسهيل الإجراءات على المتعاقدين وعدم اضطرارهم للتعاقد لعدة مرات[3].

6- استصلاح بعض الاراضي وتحويلها الى اراضي صالحه للزراعة وخاصة الاراضي التي تعرضت الى التملح من خلال العمل على تطهير المبازل وصيانتها لضمان انسيابيه وتصريف المياه بشكل جيد وتخليص الارض الزراعية من الملوحة والتغدق بسبب ارتفاع منسوب المياه الجوفية.

7- استغلال الاراضي البور في زراعه المحاصيل الزراعية وعدم تركها.

8- استخدام اصناف مكيفه وعالية الإنتاجية للغلة وقادرة على مواجهه المعوقات الزراعية وذات نوعيه مغذيه ومحسنة.

9- استثمار الاراضي الصحراوية التي تتوفر فيها مياه جوفيه تتلاءم مع زراعه المحاصيل الزراعية وزيادة مساحتها.

10- ادارة التربة وادارة المياه.

11- اصلاح الاراضي المنخفضة عن طريق ردمها بترب جيده صالحة للزراعة.

الحلول المقترحة لمعالجة مشكلة التفتت الحيازي:

نذكر منها[4]:

1- العودة إلى تطبيق الدورة الزراعية بمنطقة الدراسة والتي تعالج مشكلة تفتت الحيازة وصغر مساحتها.

2- اتباع نظام التجميع الزراعي حيث يتم تجميع المساحات المفتتة في وحدات إنتاجية كبيرة حتى يمكن القضاء على مشكلات تفتت الملكية، وبالتالي إمكان تطبيق أسلوب المكننة للعمليات الزراعية وسهولة ريها ومن ثم إمكانية تنفيذ التركيب المحصولي المناسب والذي يحقق أعلى دخل ممكن.

3- لابد من استصلاح الأراضي الزراعية بالمناطق الهامشية.

4- أصدر قانون صارم يمنع التعدي على الأراضي الزراعية ذات الانتاجية العالية والتي يصعب تعوضها مرة أخرى مهما زادت مشروعات الاستصلاح للأراضي الصحراوية.

5- توسع دور الائتمان الزراعي في حل مشكلة صغر مساحة الحيازات.

6- لابد من تحديد حد أدنى وأعلى للملكية الزراعية وأنشاء بنوك يمكن من خلالها مواجهة مشكلات الحيازة الزراعية.

ومن ضمن الحلول الكفيلة بهذه المشكلة هو ضرورة الإصلاح القانوني للقطاع الزراعي وذلك عبر وضع تشريعات مهمة منها[5]:

1- الاهتمام بموضوع الملكية المشتركة ومشكلات إزالة الشيوع.

2- حصر الحيازة للأراضي الزراعية بنوعين أساسيين:

أ. الملك الصرف للأشخاص أو الجماعات.

ب. الأراضي المملوكة للدولة.

3- تطبيق قانون (35) لسنه 1983 المعدل (قانون أيجار أراضي الإصلاح الأراضي الشركات والأفراد) على المساحات الكبيرة فقط.

4- إعادة النظر بكافة الأنظمة والقرارات والقوانين التي تحكم العلاقات الزراعية بقانون شامل وأحد ينسجم مع الواقع تعديل قانون الإصلاح الزراعي رقم (117 لسنه 1970) المادة (14) الفقرتين (4-3) بما يسمح للمزارع المستفيد من التمتع بملكية الأرض الموزعة عليه بما فيها حق التنازل إلى الغير ممن هم أكثر قدرة وارتباط بالقطاع الزراعي والتي تنص على حصول المزارع على (50) % من الأرض الزراعية كاملة التي قام بزرعها او غرسها بعقد مغارسة بين المزارع وبين صاحب للأرض.

انظر جدول (3) وخريطة (5) وشكل (5). عدد الحائزين والمساحة الموزعة حسب قوانين الإصلاح الزراعي للسنوات المذكورة حيث بلغت اعلى نسبة في حصوة الشامية بنسبة (81.1)، وأدنى نسبة (0.09) في مقاطعة ماحوز، والبوبالي حسب قانون 35. اما قانون 117 فكانت اعلى نسبة (40.8) في مقاطعة الملاحمة، اما أدنى نسبة (0.1) في النمالة.

جدول (**3**) عدد الحائزين ومساحة الاراضي الزراعية الموزعة حسب القوانين (35 لسنة 1983، 117لسنة 1970) في ريف قضاء الحبانية

الرقم	المقاطعات	قانون (35) لعام 1983			قانون (117) لعام 1970		
		عدد الحائزين	المساحة/ دونم	النسبة%	عدد الحائزين	مساحة/ دونم	النسبة%
2	النمالة	8	100	0.6	2	8	0.1
3	سن الذبان	58	330	2	-	-	-
4	زوية الذبان	8	15	0.09	3	104	1.7
5	الملاحمة	51	575	3.5	67	2390	40.8
6	الحماميات	440	403	2.5	7	503	8.6
7	كرطان	45	455	2.8	63	810	13.8
8	حصيبة الشرقية	60	400	2.4	193	969	16.5
9	ماحوز	5	15	0.09	22	462	7.9
10	أم الروس	31	507	3.1	17	138	2.3
22	غزوان	27	215	1.3	17	261	4.4
23	البوبالي	7	16	0.09	47	199	3.4
47	حصوة الشامية	214	13061	81.1	-	-	-
المجموع		954	16092	100	438	5844	100

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة الانبار، شعبة زراعة الخالدية، قسم الاراضي، بيانات (غير منشورة) 2021.

شكل (**5**) مساحة الاراضي الزراعية الموزعة حسب القوانين (53 لسنة 1983، 117لسنة 1970) في منطقة ريف قضاء الحبانية.

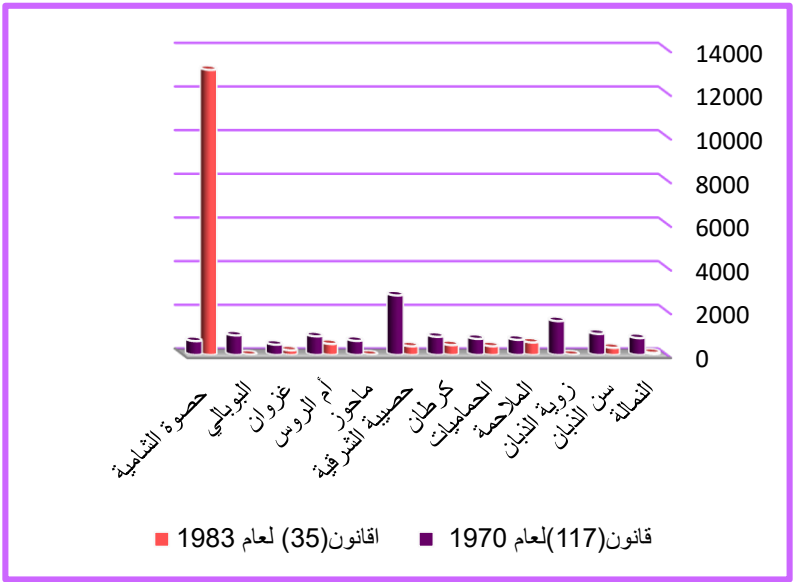

المصدر: بالاعتماد على جدول (**3**).

خريطة (**5**) مساحة الاراضي الزراعية الموزعة حسب القوانين (53 لسنة 1983، 117لسنة 1970) في منطقة ريف قضاء الحبانية.

المصدر: بالاعتماد على جدول (**3**) ومخرجات Arc map10.4.1.

يتضح مما سبق أن قوانين الإصلاح الزراعي لم تصل إلى حل جذري لمشكلة صغار الحائزين، فمع كل تحديد للحد الاقصى للحيازة تقوم بتوزيع المساحات الزائدة على صغار الفلاحين، وبذلك أضافت هذه القوانين عددا كبيرا من الحائزين، وعدم تنفيذ ما نص عليه قانون الإصلاح الزراعي المتعلق بعدم تقسيم الأراضي الزراعية إلى أقل من خمسة دونم، بل إن الإصلاح الزراعي أول من نقض ما جاء في القوانين عندما وزع الأرض المستولى عليها على صغار المزارعين بواقع 3: 2 دونم لكل حيازة، وفي صورة أكثر من قطعة زراعية للحيازة الواحدة، كما سمحت قوانين الإصلاح الزراعي بتوريث الأراضي الزراعية ونتيجة لذلك فقد تم تفتت الحيازات المستأجرة جيلا بعد جيل مما ضاعف من التفتت والبعثرة في الحيازة الزراعية.

الحلول المقترحة لمعالجة مشكلة محدودية الدعم الحكومي:

وتشمل:

أ. التسليف الزراعي: من اهم الحلول المقترحة لحل مشكلة التسليف الزراعي هي[6]:

1- إعادة العمل بالتسليف التعاوني الزراعي ليأخذ دوره في تطوير العملية الزراعية والابتعاد عن التجار والسماسرة وتحقيق مردودات عالية للمنتجين تساهم في تطوير عملهم الزراعي إنتاجا ونوعا وكما.

2- تطوير التسويق التعاوني الزراعي عبر تطوير الحركة التعاونية الزراعية وذلك لتأخذ دورها في التسويق الزراعي والابتعاد عن التجار والسماسرة من المنتجين الزراعيين وتحقيق مردودات اقتصادية تساهم في دعم المنتجين الزراعيين

3- أنشاء محطات لتأجير المعدات الزراعية/ قطاع مختلط/ وذلك لتساهم في تقليل الزراعية عبر تأجير الآلات والمعدات الزراعية بأسعار مناسبة.

4- انشاء مصارف للتسليف الزراعي/ قطاع مختلط/ يكون لها دور فعال في تسليف المزارعون وفق ضوابط لكي يستطيع المزارع من الاستمرار بالعملية الإنتاجية بشكل صحيح وفاعل.

5- تطوير دور المؤسسات المتخصصة بالإقراض والتمويل الزراعي وذلك بتعزيز سياسة والاقراض الزراعي الحكومي، وتسهيل إجراءات الاقراض، وتشجيع القطاع الخاص بالدخول في هذا المجال ودعمه عن دعم المصارف والبنوك الخاصة.

6- انشاء المنشآت الائتمانية الخاصة بالزراعية واشاعتها على مدى واسع لفتح فروع لها في القضاء لتوفير الأموال الضرورية للمزارعين، كما أن الجمعيات التعاونية يمكن أن تشرك في عملية تطوير الزراعة من خلال العروض التي تقوم بإعطائها للمزارعين من الآلات والمكائن الزراعية الحديثة، و التي تناسب مع طبيعة المحاصيل المقترحة وبذلك فأن هذه الجمعيات يمكن أن تحل مكان الدولة في هذا الجانب لأنها أكثر تماسا بمنتسبيها وتستطيع التعرف على المشكلات التي يمكن أن تعرقل زراعة المحاصيل الزراعية[7].

7- تقديم القروض الموسمية للمزارعين في القضاء وخاصة لبعض المحاصيل الزراعية حيث تكون التكاليف الزراعية عالية جداً مثل محصول الطماطم واستيرادها بأقساط تتلاءم مع الموسم الزراعي وفترة جني المحصول.

8- تبني وزارة الزراعة سياسة اقتراضيه واضحة على غرار المبادرة الزراعية التي أطلقتها الحكومة عام 2008 لمنح القروض للمزارعين بشكل يهدف إلى رفع الإنتاج وزيادة المساحات المزروعة.

9- زيادة رأس مال المصارف الزراعية لتوسيع قدرتها على دعم ومنح القروض الزراعية.

10- زيادة القروض الممنوحة لشراء المكائن والمعدات الزراعية في المنطقة لأنها قليلة أولا وثانيا أن تكلفة شرائها عالية جداً.

11- التشديد على أن يكون مصدر الإقراض وأحدا وليس مصادر متعددة بهدف السيطرة على هذه القروض وعدم تشتيت المزارعون لمصادر متنوعة وتقليل سعر الفائدة للقروض الممنوحة.

12- إعطاء أولوية واضحة للقروض الزراعية عند أعداد الموازنة العامة للدولة أو عند اقتراب الزراعة لسنه معينه بحيث تكون هذه القروض كافية لسد حاجة المزارعون من راس المال ومستلزمات زراعية أخرى.

13- تقديم العروض المتوافرة التي تساعد الفلاح في شراء المستلزمات الزراعية، وهي مسؤولية يهتم بها المصرف الزراعي في ضل اشتراكه في العملية الزراعية، ومن المهم أن يتم ربط التسليف بموضوع شراء مستلزمات الزراعية ومستجداتها تحديدا[8].

14- انشاء المنشآت الائتمانية الخاصة بالزراعية واشاعتها على مدى واسع لفتح فروع لها في القضاء لتوفير الأموال الضرورية للمزارعين، كما أن الجمعيات التعاونية يمكن أن تشرك في عملية تطوير الزراعة من خلال العروض التي تقوم بإعطائها للمزارعين من الآلات والمكائن الزراعية الحديثة، و التي تناسب مع طبيعة المحاصيل المقترحة وبذلك فأن هذه الجمعيات يمكن أن تحل مكان الدولة في هذا الجانب لأنها أكثر تماسا بمنتسبيها وتستطيع التعرف على المشكلات التي يمكن أن تعرقل زراعة المحاصيل الزراعية[9].

جدول (**4**) القروض الممنوحة للمزارعين في قضاء الحبانية خلال المدة (2016- 2019).

نوع القرض	العدد	المبلغ
فتح مكاتب استشارية	**3**	**89،000000**
انشاء بيوت بلاستيكية	**72**	**1،548،300،000**
تطوير وخدمة بستان	**4**	**34،750،000**
ابار ارتوازية	**28**	**378،560،000**
انشاء مناحل مع ظلة ومستلزمات التربية	**9**	**126،500،000**
انشاء بستان	**13**	**689،770،000**
تشغيل مشاريع فروج لحم	**3**	**1،016،000،000**
مضخات	**75**	**681،100،000**
ساحبة	**11**	**869،000،000**
زراعة المحاصيل الحقلية	**19**	**142،730،000**
المجموع	**237**	**5،575،710،000**

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة الانبار، شعبة زراعة الخالدية، قسم القروض، بيانات (غير منشورة) 2022.

شكل (**6**) القروض الممنوحة للمزارعين في قضاء الحبانية خلال المدة (2016– 2019).

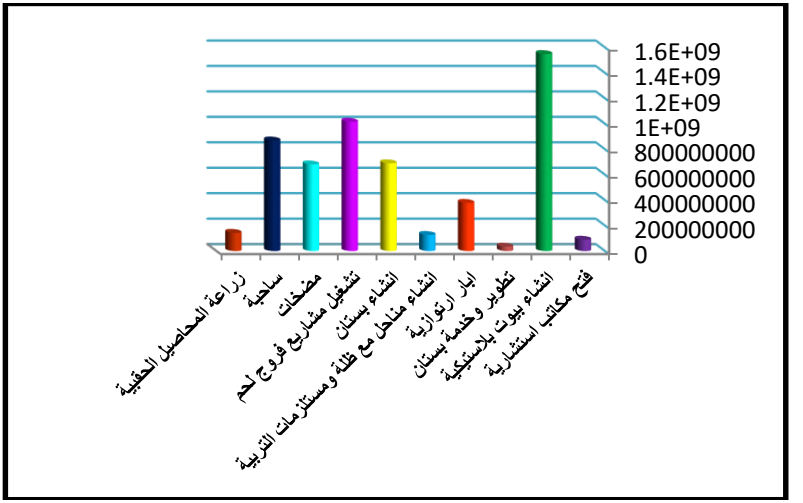

المصدر: بالاعتماد على الجدول (**4**).

يتبين من خلال الجدول (**4**) وشكل (**6**) ان مجموع القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي التعاوني للقضاء خلال المدة (2016– 2019) قد بلغت (5،575،710،000) دينار عراقي كما بلغ عدد المستفيدين منها (237) مستفيد توزعت هذه القروض على مختلف الاحتياجات الزراعية. اذ نلاحظ بان أعلى قيمة لهذه القروض للبيوت البلاستيكية التي تستعمل لغرض تغطية المحاصيل الشتوية اذ بلغت (1،548،300،000) دينار عراقي موزعة على (72) مستفيد، وتأتي بالمرتبة الثانية تشغيل مشاريع فروج لح حيث بلغت قيمة القرض (1،016،000،000) دينار عراقي موزعة على (3) مستفيد، في حين جاء بالمرتبة الثالثة من حيث الاقتراض في مجال الزراعة المضخات اذ بلغت (100،000،681) دينار عراقي موزعة على (75) مستفيد، ثم تأتي أدنى قيمة للقرض لتطوير وخدمة بستان حيث بلغت قيمة القرض (34،750،000) دينار عراقي موزعة على (4) مستفيد. وبذلك توزعت القروض على باقي المشاريع الزراعية بنسب مختلفة.

حيث توجد في منطقة الدراسة (3) جمعيات تعاونية زراعية موزعة على مركز قضاء الحبانية وهي ثلاثة تمثل كل من (القادسية –ابو بكر الصديق–خالد ابن الوليد)، وهذه الجمعيات تضم (12) مقاطعة زراعية موزعة على منطقة الدراسة، حيث تكون هذه الجمعيات هي المسؤولة عن تقديم المساعدة للحقول الزراعية. والتي تعاني بدورها من عدة مشكلات متمثلة في قلة التنسيق بين الجمعيات المحلية وبين وزارة الزراعة والوزارات الأخرى منها الري والنفط والكهرباء وغيرها، حيث تكون أثارها سلبية على توفير المستلزمات

الزراعية من أسمدة والآلات وبذور وتقنيات الري الحديثة ومبيدات، وهذا ينعكس على تراجع القطاع الزراعي.

ب. الحلول المقترحة لمعالجة مشكلة المنتج المستورد:

نذكر منها[10]:

1- لابد من وضع سياسة واضحة وصحيحة تعمل على حماية المنتج المحلي وضمان تصريفه في الاسواق المحلية بما يشجع المزارعين على الاستمرار في الزراعة.

2- اتباع سياسة حماية المنتجات الزراعية من منافسة المنتجات الاجنبية المستوردة من خلال تنظيم هذه المنتجات لابد من اتباع معايير الجودة المعمول بها عالميا من حيث مواصفات السلع الزراعية العراقية وكذلك الداخلة للعراق.

3- التوقف عن استيراد بعض المنتجات الزراعية ولو لبعض الوقت أو في وقت نضجها لكي يساعد هذا على ضمان بيع المنتجات والمحاصيل في الاسواق العراقية بدون منافسة من منتجات مستوردة، مما يعمل على زيادة اسعارها وتحقيق هامش من الربح للفلاح وتشجيعه على زيادة أتناجه منها.

4- فرض رسوم كمركية على السلع الزراعية المستوردة من الخارج وعدم ترك المجال مفتوحاً لدخول للمنتجات المخالفة هذه السلع حتى وان لم تكن بالمستوى المطلوب.

5- فرض مجموعة من الشروط والمواصفات وتطبيق قوانين الحجر الصحي للمنتجات المخالفة للمواصفات العراقية بمختلف انواعها.

6- تفعيل قانون حماية المنتج العراقي رقم (11) لسنة 2010 والذي وضع ليتناسب مع انفتاح العراق على الاسواق الخارجية ولضمان عدم حدوث ضرر بالمنتجات العراقية.

7- ضرورة الإبقاء على دور الدولة في القطاع الزراعي وعدم التخلي عن دعم القطاع المذكور (على الأقل في الأمد القصير) فضلا عن دعم القطاع الخاص الزراعي في القطر لكي يكون بديلا عن الدولة لاحقا وذلك لضعف إمكانيات القطاع الخاص المالية والادارية والعلمية والتقنية في الوقت الحالي، وعدم قدرته على مسايره المتغيرات والتطورات الاقتصادية الدولية والتفاعل الايجابي معها[11].

8- استمرار دعم الدولة للفلاحين والمزارعين المنتجين، بدعم مدخلات ومخرجات الإنتاج الزراعي لسنوات محدودة في البداية على أن يتم تخفيضها تدريجيا، وإدخال التقنيات الحديثة في الزراعة لكافة نمو المحاصيل الزراعية، من أجل تطوير وتحسين الزراعة، وأتباع أساليب زراعية حديثة لتطوير إنتاجية الأرض بهدف زيادة الإنتاج.

9- دعم المصرف الزراعي التعاوني، وربطه بخدمة التنمية الزراعية، وتمكينه من القيام بدوره، مع توسيع رقعة الخدمة المصرفية في القطاع الزراعي، من خلال أنشاء مصارف زراعية من قبل القطاع الخاص، مع وضع سياسة ائتمانية مرنة، ذات برامج قادرة على توفير الائتمان الميسر الذي يسهل حصول الفلاحين، وصغار المستثمرين الزراعيين على وسائل الإنتاج.

10- دعم التصنيع الوطني للتقنيات الحديثة في القطر، وأعداد البرامج لتوطين التقنية في القطاع الزراعي، لإقامة المصانع للمكائن والآلات والمعدات الزراعية، ولإنشاء مصانع لإنتاج مدخلات الإنتاج الزراعي كالبذور المحسنة والأسمدة والمخصبات والمبيدات باعتبارها تحتل أهم مدخلات الإنتاج الزراعي، ولا سيما أن معظم هذه المدخلات أصبحت بيد الشركات الاحتكارية[12].

ت. الحلول المقترحة لمعالجة قلة استخدام المكننة الحديثة:

نذكر منها[13]:

1- اهتمام الدولة بمنشأة وزاره الصناعة والمعادن في مجال إنتاج المكننة الحديثة وبالأخص الساحبات الزراعية وتطويرها بالشكل الذي يغطي حاجة العراق لما له من أهمية في تطوير الواقع الزراعي.

2- العمل على تشجيع وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص الصناعي للدخول في مجال إنتاج المكننة الزراعية، ودعم هذا القطاع في توفير مستلزمات الانتاج له ليساهم في تطوير القطاع الزراعي.

3- تفعيل دور الارشاد الزراعي وتثقيف المزارعين على اهمية وضرورة استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال المكننة الزراعية.

4- العمل على تأمين ما يحتاجه القضاء من الساحبات الزراعية لكل موسم زراعي من خلال الانتاج المحلي او استيراد هذه المعدات.

5- العمل على توفير او توزيع العجلات الخاصة بحمل المنتجات الزراعية للمزارعين سواء عن طريق بيعها لهم بالتقسيط المريح أو تخصيص عجلات خاصه بنقل منتجاتهم الى مراكز التسويق.

6- تقديم الدعم اللازم في توفير كافة مستلزمات الانتاج الزراعي الحديثة من أجهزة ارواء متطورة ومنظومات رش ومضخات سحب المياه وغيرها من الأساليب والمعدات التي تطور من انتاجية الارض وتوفيرها في الاسواق بأسعار مناسبة. انظر جدول (5).

جدول (**5**) اعداد الآلات الزراعية في منطقة الدراسة.

المكننة الزراعية	العدد
حاصدات	**10**
الساحبات الكبيرة	**4**
الساحبات الصغيرة	**110**
مكينة بستنة	**4**

المصدر: وزارة الزراعة الزراعية، مديرية الزراعة في محافظة الأنبار، شعبة زراعة الخالدية، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة 2021 م.

الاستنتاجات:

1- استنتجت الدراسة ان استصلاح بعض الاراضي وتحويلها الى اراضي صالحه للزراعة وخاصة الاراضي التي تعرضت الى التملح من خلال العمل على تطهير المبازل وصيانتها لضمان انسيابيه وتصريف المياه بشكل جيد وتخليص الارض الزراعية من الملوحة والتغدق يعمل على زيادة مساحة الاراضي الصالحة للزراعة ومن ثم زيادة الانتاج الزراعي.

2- استنتجت الدراسة انه لغرض التوسع المساحي بزراعة المحاصيل المقترحة على أن لا تقل مساحة العقد عن (25) دونما، وذلك لتسهيل عملية الزراعة من حيث إمكانية استخدام المكننة الزراعية.

3- استنتجت الدراسة ان دعم التصنيع الوطني للتقنيات الحديثة في القطر، وأعداد البرامج لتوطين التقنية في القطاع الزراعي، لإقامة المصانع للمكائن والآلات والمعدات الزراعية، ولإنشاء مصانع لإنتاج مدخلات الإنتاج الزراعي التي من خلالها يمكن زيادة الانتاج الزراعي.

4- استنتجت الدراسة ان فرض رسوم كمركية على السلع الزراعية المستوردة من الخارج وعدم ترك المجال مفتوحاً لدخول هذه السلع، يمكن ان يساعد في تقليل من دخول المنتجات المستوردة.

5- استنتجت الدراسة ان تقديم القروض الموسمية للمزارعين في القضاء وخاصة لبعض المحاصيل الزراعية حيث تكون التكاليف الزراعية عالية جداً مثل محصول الطماطم واستيرادها بأقساط تتلاءم مع الموسم الزراعي وفترة جني المحصول يمكن ان يشع المزارعين على الزراعة.

6- استنتجت الدراسة ان تطبيق قانون (35) لسنه 1983 المعدل (قانون أيجار أراضي الإصلاح الأراضي الشركات والأفراد) على المساحات الكبيرة فقط يمكن ان يوفر مساحات للإنتاج الزراعي.

7- استنتجت الدراسة ان اتباع نظام التجميع الزراعي حيث يتم تجميع المساحات المفتتة في وحدات إنتاجية كبيرة حتى يمكن القضاء على مشكلات تفتت الملكية.

8- استنتجت الدراسة ان التوجه في التوسع للأهداف السكنية والخدمية تجاه الاراضي غير المنتجة زراعياً تعد نقلة مهمة للحد من التوسع على حساب الأراضي الزراعية وتوفير أراضي جيدة للأغراض السكنية.

9- عدم وجود سياسة واضحة وصحيحة تعمل على حماية المنتج المحلي وضمان تصريفه في الاسواق المحلية لا يشجع المزارعين على الاستمرار في الزراعة.

10- عدم وجود دعم للمصرف الزراعي التعاوني، وعدم ربطه بخدمة التنمية الزراعية، وعدم تمكينه من القيام بدوره، مع توسيع رقعة الخدمة المصرفية في القطاع الزراعي، من خلال أنشاء مصارف زراعية من قبل القطاع الخاص، مع وضع سياسة ائتمانية مرنة، ذات برامج قادرة على توفير الائتمان الميسر الذي يسهل حصول الفلاحين، وصغار المستثمرين الزراعيين على وسائل الإنتاج.

11- عدم وجود دور للإرشاد الزراعي وعدم قيامه بدوره بالشكل المطلوب من خلال تثقيف المزارعين على اهمية وضرورة استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال المكننة الزراعية.

12- استنتجت الدراسة ان عدم تقديم الدعم اللازم من خلال توفير كافة مستلزمات الانتاج الزراعي الحديثة من أجهزة ارواء متطورة ومنظومات رش ومضخات سحب المياه وغيرها من الأساليب والمعدات التي تطور من انتاجية الارض وتوفيرها في الاسواق بأسعار مناسبة.

13- استنتجت الدراسة على عدم تحديد مدة العقد، وان تحديد مدة العقد يؤدي دورا كبيرا في إنجاح هذه العقود حيث يمكن تحديده بـ (5) سنوات وذلك لجعل عملية التامين الزراعي مستمرة من حيث تسهيل الإجراءات على المتعاقدين وعدم اضطرارهم للتعاقد لعدة مرات.

14- عدم تطبيق الدورة الزراعية في منطقة الدراسة والتي تعالج مشكلة تفتت الحيازة وصغر مساحتها.

15- استنتجت الدراسة من عدم وجود دعم للمصرف الزراعي التعاوني، وعدم ربطه لخدمة وتنمية الزراعية، ومن عدم تمكنه من ان يقوم بدوره، مع عدم توسيع رقعة الخدمة المصرفية في القطاع الزراعي، من خلال أنشاء مصارف زراعية من قبل القطاع الخاص، مع وضع سياسة ائتمانية مرنة، ذات برامج قادرة على توفير الائتمان الميسر الذي يسهل حصول الفلاحين، وصغار المستثمرين الزراعيين على وسائل الإنتاج.

التوصيات:

1- توفير البذور المحسنة والأسمدة والمكننة الحديثة وبأسعار تناسب مع دخل المزارع.

2- وضع ميزانية مالية خاصة لتنمية القطاع الزراعي وخاصة النباتي في منطقة الدراسة وخاصة عبر فتح المصارف وتقديم التسهيلات المصرفية للمزارعين لمساعدتهم في تطوير الإنتاج الزراعي، وكذلك تقديم الدعم والتمويل والقروض.

3- وضع خطة أكثر أهمية في عملية توزيع الأسمدة والمبيدات للمزارعين وفي أوقات تتناسب مع موسم الزراعة.

4- تأكيد العمل على دعم البحث العلمي والدراسات العلمية في مجال الإنتاج الزراعي بشقية النباتي والحيواني، وكذلك العمل على استخدام هذه الأبحاث والدراسات في التخلص من المشكلات التي يعاني منها القضاء.

5- رفع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي وتكوين رأس المال الثابت واعتبار الزراعة أحد القطاعات الأساسية في العملية الإنتاجية إلى جانب النفط.

6- افتقار العمليات الزراعية في القضاء الى استعمال المكننة الحديثة بالشكل المطلوب لضعف إمكانات المزارع وعدم تقديم الدعم اللازم له من قبل الجهات المسؤولة.

7- نشر الوعي بين المزارعين بأهمية التربة وكيفية المحافظة عليها باعتبارها موردا طبيعيا لا يمكن تعويضه.

8- الإسراع بحل جميع المشكلات المتعلقة بنزع الملكية بالنسبة للأراضي الزراعية المتنازع عليها بواسطة القضاء أو أي جهة رسمية أخرى.

9- التوسع في زراعة مختلف المحاصيل التي تفتقر لها المنطقة وتوفير كافة الامكانات اللازمة لقيام تنمية زراعية تساعد على رفع الانتاج الزراعي، من خلال تظافر الجهود المشتركة بين المزارع والجهات الحكومية في حل المشاكل التي تقف عائقاً بوجه تطوير الإنتاج.

الهوامش:

(1) اذا كانت نتيجة التطور النسبي او المطلق موجبة فهذا التطور يمثل زيادة اذا كانت سالبة فهذا يمثل نقصان.

(2) المرسي، السعيد أحمد، نادر نورالدين محمد رمضان، استصلاح وتحسين الأراضي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، 2015، ص 2-3.

(3) العيساوي، إبراهيم علي، الإمكانات الجغرافية ومدى ملاءمتها لزراعة محاصيل حقلية مقترحة في قضاء شط العرب، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، كلية الآداب، 2011، ص242.

(4) محمد، نهى عاطف أبو الفتوح، تفتت الحيازة وأثره على الانتاج الزراعي بمراكز محافظة الشرقية، دراسة في الجغرافية الزراعية، مجلة البحث العلمي في الآداب العدد التاسع عشر، الجزء السابع، 2018، ص303.

(5)حسين، ابتسام علي، معوقات التنمية الزراعية المستدامة في العراق الحول والمعالجات، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، الكلية التقنية الادارية، بغداد، العدد 95، المجلد 23، 2017، ص 361.

(6) الشيخلي، انتصار طارق موسى، مشكلات الانتاج الزراعي في قضاء علي الغربي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة ميسان، كلية التربية،2021، ص275، 276.

(7)العيساوي، إبراهيم علي، مصدر سابق، ص242.

(8) الطائي، حسين خضير، محمد عبد الكريم منهل، أنموذج الإدارة المتكاملة ليرامج تلبية حاجات المنتجين الزراعيين من مستلزمات الإنتاج، مجلة جامعة تكريت للعلوم الزراعية، المجلد 10، العدد 1، 2010، ص 297.

(9)العيساوي، إبراهيم علي، مصدر سابق، ص 242.

(10) العكيلي، محمد حبيب كاظم، المشكلات الزراعية في قضاء الزبير وسبل معالجتها للمدة (2010– 2017) رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة البصرة، كلية الآداب، 2019.، ص

(11)خلف، بلاسم جميل، واخرون، سياسة الاغراق واثرها في تطور الانتاج الزراعي في العراق للمدة(2003 –2009) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 18، العدد 66،ص186.

(12) نفس المصدر، ص187.

(13) العكيلي، محمد حبيب كاظم، مصدر سابق، ص217.